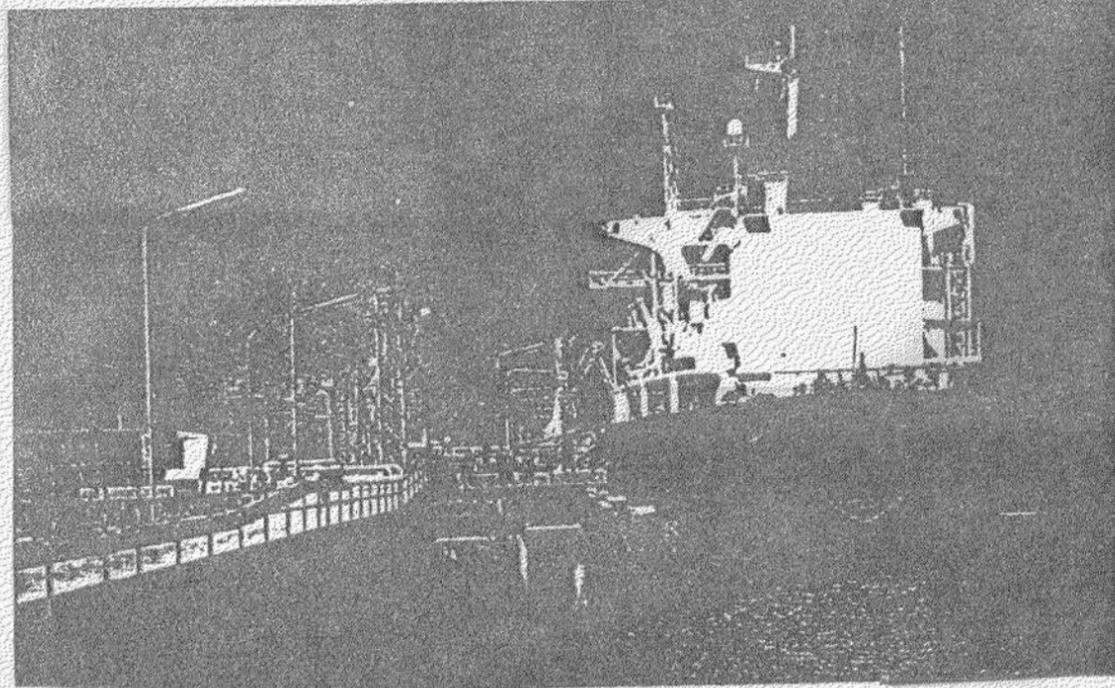


المصدر:
التاريخ:

الضغوط الأمريكية لإلغاء المقاطعة الاقتصادية



■ منتجات الزراعة الإسرائيلية



■ حاملات نقل النفط

واشنطن : محمد دليج (*)

طلب البيت الابيض من اللجنة الامريكية للتجارة الدولية التحقيق في التكاليف التي تتحملها الشركات الامريكية من جراء نظام المقاطعة الاقتصادية الذي تفرضه الدول العربية ضد إسرائيل. وقال الممثل التجاري الامريكي ميكي كانتور في بيان له الاسبوع الماضي ان التقرير الذي ستعده اللجنة بهذا الشأن سيحدد لأول مرة

وكانت الولايات المتحدة ومنذ التوقيع على اتفاق الحكم الذاتي المحدود بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، لم تتوقف عن ممارسة الضغوط على الدول العربية لإلغاء نظام المقاطعة الاقتصادية الذي تفرضه على اسرائيل حيث تقول هذه الدول ان المقاطعة لن تُلغى إلا بانتهاء حالة الحرب بينها وبين اسرائيل بعد انسحابها من الأراضي العربية المحتلة. وقد انهمكت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون طوال هذه الفترة بتنسيق كامل مع منظمة «إيباك» التي تمثل اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس ببحث الخطة الكفيلة بإرغام الدول العربية على إلغاء المقاطعة التي تمثل إحدى الأوراق القليلة التي تمتلكها الحكومات العربية في المسارمة على طاولة المفاوضات ويبرر المسؤولون الأمريكيون إصرارهم المتواصل بهذا الشأن ان رفع المقاطعة سوف يمنع رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين «سلاحاً قوياً ضد خصومه الإسرائيليين المعارضين لاتفاق ١٣ سبتمبر ويساعد على بناء الثقة بين اسرائيل والدول العربية».

وذكرت مصادر امريكية مطلعة ان وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر عقد الشهر الماضي بناء على طلبه ثلاث اجتماعات مع أبرز القيادات اليهودية الأمريكية لمناقشة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وأكد كريستوفر في هذه

«الفرص الضائعة والأرباح»، وكان عدد من اعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي طلبوا من الإدارة الأمريكية تزويدهم بدراسة حول ذلك، ويتوقع انجاز هذه الدراسة في غضون سنة، وقد ابلغ كانتور اللجنة بان المقاطعة العربية ضد اسرائيل التي مضى عليها رسمياً أكثر من أربعين عاماً «تؤثر بشكل مباشر على الشركات الأمريكية وتعتبر حاجزاً أمام الصادرات الأمريكية». وقد جاء بيان كانتور قبل يومين من بدء رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين زيارة رسمية لواشنطن. ومن الجدير بالذكر ان القانون الأمريكي يحظر على الشركات الأمريكية الامتثال لنظام المقاطعة الاقتصادية العربية ضد اسرائيل الذي يفرض على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع الدول العربية ان تقدم معلومات حول روابطها التجارية مع اسرائيل، وان لا يكون لها أي تعاون اقتصادي مع اسرائيل.

الاجتماعات اصرار إدارة كلينتون على تصفية المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل ويقول رئيس ايباك ستيف غروسمان الذي حضر الاجتماعات ان كريستوفر كان صارما في اهتمامه بتأمين مثل هذه الخطوة.

انحياز

ويلاحظ المسؤولون العرب ان واشنطن لا تعبر اهتماما للموقف العربي إزاء قضية المقاطعة الاقتصادية، وانها تسعى فقط لإرضاء إسرائيل دون الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل في أوساط الشارع العربي، ويقول وزير الخارجية المصري عمرو موسى لم يتم بعد حل أزمة المسار السوري، كما لم يتم أيضا حل أزمة المسار اللبناني، إضافة إلى ان الاتفاق الانتقالي حول الضفة الغربية وغزة لم يتم انجازه بعد ويضيف قائلا : «إن هناك قضايا عديدة ينبغي معالجتها خطوة خطوة ويجب ان يكون هناك تناسب بين الأخذ والعطاء فيما يخص المقاطعة».

ويتساءل ديبلوماسي عربي هنا حول اصرار الولايات المتحدة لإلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل وبالرغم من اعتراف واشنطن انها وسيلة سلمية للضغط على بلد ماء ويضيف: «بان الولايات المتحدة ما تزال منذ سنوات طويلة تفرض حظرا اقتصاديا ضد كوريا».

وتخشى الدول العربية وخبراء اقتصاديون عرب انه في حال رفع المقاطعة الاقتصادية قد يسهل على الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطورا السيطرة على التجارة الإقليمية والتمويل ويعتقد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية عدنان عمران أن الجهود الأمريكية والغربية في هذا الاتجاه تهدف إلى «إضعاف الموقف العربي التفاوضي بإسقاط كافة أوراقهم» ويصف عمران الدعوات الإسرائيلية

والأمريكية لإقامة «سوق شرق
أوسطية» بأنها ليست سوى اغراءات
اقتصادية فارغة وهي المرحلة الثانية
للمحاولات الأجنبية لتقويض فكرة
القومية العربية.

ويرى المراقبون ان علاقات
التعاون الاقتصادي التي نص عليها
اتفاق «غزة - أريحا» من شأنها ان
تفتح الباب امام اسرائيل لتلج منه
إلى الدول العربية، حيث أعلن المدير
العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية أودي
سافير في باريس يوم الخامس من الشهر
الجاري اثناء المؤتمر الاقتصادي للدول
المانحة لدعم اتفاق الحكم الذاتي المحدود
للفلسطينيين في الأراضي المحتلة انه بحث
مع أحد الوزراء العرب التعاون الاقتصادي
في اجتماع عقد في السفارة الأمريكية في
باريس اضافة إلى ذلك فإن وزير الطاقة
الإسرائيلي موشيه شاحال كان أعلن عن
قرب اتفاق مع إحدى الدول العربية لنقل
الغاز الطبيعي الى موانئ في فلسطين
المحتلة عبر خط أنابيب مباشر، غير ان تلك
الحكومة نفت على الفور ذلك بالرغم من
تأكيدها لانباء اجتماع وزير خارجيتها مع
شمعون بيريز في نيويورك في مطلع شهر
أكتوبر الماضي.

ويقول دبلوماسيون غربيون: «بان
بعض الدول العربية تريد الاستفادة من
الفرص الاقتصادية التي تعتقد ان
«مشروع الصلح» مع إسرائيل يوفرها إلا
ان ايا من هذه الدول لا تريد ان تتهم بأنها
اتخذت خطوات سابقة لوانها رضوخا
للضغط الإسرائيلي والأمريكي ونسب إلى
مسؤول عربي قوله مؤخرا: «إننا نتطلع إلى
إطار قانوني من جامعة الدول العربية لرفع
المقاطعة. وكانت إحدى الدول العربية قد
أغت العمل بينود المقاطعة الثانية والثالثة
التي تتعلق بالشركات الأمريكية والغربية
وكان الموضوع المتعلق بالبنود الثانية
والثالثة من نظام المقاطعة العربية لإسرائيل

أما السفير الأمريكي المعين لدى إسرائيل إدوارد جيرجيان فقد أكد في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي للنظر في تعيينه الأسبوع الماضي أن على رأس قائمة أولوياته كسفير لدى إسرائيل هو إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل التي قال بان الزمن «عفا عليها»، وإزالة الحواجز الأخرى للاقتصاد والتجارة القائمة بين العرب والإسرائيليين. ■



■ كريستوفر وراين

مثار تركيز الجهود الدبلوماسية الأمريكية بالرغم من ان بعض الدول العربية لم تكن تشدد كثيرا عليها في السابق، ونسبت صحيفة واشنطن بوست إلى أحد وزراء الإعلام العرب قوله بهذا الشأن: «لم نر أي سبب لها». وأضاف «بانه منذ نحو أربعة اشهر لم تعد هذه الحكومة تطلب من رجال الأعمال الأمريكيين تعبئة استمارات تتعلق بالمعلومات حول علاقاتهم مع إسرائيل أو مع أي شركات تتعامل مع إسرائيل غير ان الحكومة الأمريكية لا تزال تطلب الكثير». ويقول مدير مكتب مناهضة الامتثال للمقاطعة في وزارة التجارة الأمريكية وليام سكيد موران ان هذه الدولة «لم تأخذ بعد الخطوات لضمان ان كافة البنوك والمواطنين يعرفون ذلك».